حرب التجارة تهدد وحدة زعماء المجموعة خلال اجتماع باليابان

ألمانيا: وزراء «العشرين» يتفقون بشأن الحد الأدنى من الضرائب

اجتماع لوزراء العشرين في باليابان

قال وزير المالية الألماني أولف شولتز أمس السبت إن وزراء المالية في اجتماع مجموعة العشرين في اليابان اتفقوا على أن الحد الأدنى من الضرائب فكرة جيدة، مضيفا أنها ستنفذ ، وذكر أن هذا يعني إيرادات ضرائب أعلى للجميع بما في ذلك ألمانيا.

وتمثل التداعيات الآخذة في الاتساع لحرب تجارية بين الولايات المتحدة والصين والتهديدات المتصاعدة بفرض رسوم جمركية اختبارا لعزم زعماء مالية مجموعة العشرين على إظهار جبهة موحدة هذا الأسبوع مع قلق المستثمرين مما إذا كان بمقدورهم تجنب ركود عالمي من خلال وسائل سياسية آخذة في التناقص.

وتقول اليابان، التي ترأس اجتماعات مجموعة العشرين هذا العام، إن اجتماع زعماء المالية لن يضع قضايا التجارة في موقع متقدم على جدول أعماله ولن يسعى للتوسط بغية تهدئة التوترات التجارية الثنائية.

لكن الآثار السلبية المتصاعدة الشدة للحرب التجارية ستجعل من الصعب على وزراء مالية ومحافظي البنوك المركزية في مجموعة العشرين تجنب القضية عندما يجتمعون على مدى يومين ابتداء من يوم السبت في مدينة فوكوكا بجنوب اليابان.

وقال مسؤول كبير بوزارة الخزانة الأمريكية إن التجارة ستكون من الموضوعات التي سيتناولها الاجتماع في إطار كل من كيفية تأثيرها على الاقتصاد العالمي وكيفية "خفض بعض الممارسات التجارية غير العادلة التي قد تكون موجودة".

وقد يزيد التوتر بشأن التجارة التحديات أمام زعماء مالية مجموعة العشرين للسعي إلى أرضية مشتركة بشأن كيفية صياغة القضية في البيان الختامي المتوقع أن يصدر عقب الاجتماع.

وقال المسؤول الأمريكي للصحفيين الأسبوع الماضي "أتوقع أن نجري بعض المحادثات المهمة بشأن التجارة وقضايا أخرى. وأتوقع أن نصدر بيانا ختاميا على الأرجح، لكن لا أحد يعلم ذلك يقينا".

وسيلتقي وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوتشين بمحافظ بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) يي قانغ في فوكوكا على هامش اجتماع مجموعة العشرين. وسيجري منوتشين محادثات أيضا مع وزير المالية الياباني تارو آسو.

تتدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والصين منذ أن اتهم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بكين في مطلع مايو أيار بالتراجع عن التزاماتها بشأن تغيير ممارستها التجارية مع بقية العالم.

وفرضت الولايات المتحدة رسوما جمركية على الواردات الصينية وهددت بفرض رسوم جديدة، وردت الصين على الإجراءات الأمريكية. وهز ذلك التصعيد أسواق المال العالمية وتسبب في فقدان استثمارات في أنحاء العالم تتجاوز قيمتها 1.5 تريليون دولار مما أجج المخاوف من تراجع عالمي.

وقال ترامب إنه سيلتقي بالرئيس شي جين بينغ في قمة زعماء مجموعة العشرين هذا الشهر وسيقرر بعد ذلك ما إذا كان سيفرض رسوما أخرى على بكين.

وبينما لا تزال قطاعات كثيرة من الاقتصاد العالمي تتعافى من الأزمة المالية العالمية قبل عشر سنوات، فإن التركيز يتحول إلى حجم الاحتياطيات النقدية التي خلفتها البنوك المركزية للتراجع التالي.

وألمح صناع السياسة بمجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) إلى أنهم سيكونون مستعدين لخفض أسعار الفائدة وفتح البنك المركزي الأوروبي الباب أمام مزيد من الحوافز إذا لزم الأمر.

وكان صندوق النقد الدولي حذر من أن الرسوم التي تبادلت الولايات المتحدة والصين فرضها وتلك التي تهددان بفرضها قد تقلص الناتج الاقتصادي العالمي نصفا بالمئة في 2020.

وأبلغت مديرة الصندوق كريستين لاجارد رويترز بأنه لا يوجد فيه تهديد وشيك من ركود عالمي لكن التهديد بفرض مثل هذه الرسوم والحروب التجارية "جروح ذاتية" لابد من تفاديها.

بيجن زنغنه: إيران لا تعتزم الانسحاب من المنظمة

النفط يزيد 3 بالمئة بعد إيماء سعودي لتمديد اتفاق «أوبك» وصعود الأسهم

مصفاة نفط تابعة لشركة توتال في فرنسا

قال وزير النفط الإيراني بيجن زنغنه في مقابلة نشرها الموقع الإلكتروني لوكالة أنباء مجلس الشورى الإسلامي الإيرانية أمس السبت إن إيران لا تعتزم الانسحاب من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك). وقال زنغنه "لا تعتزم إيران الانسحاب من أوبك... وتأسف لأن بعض أعضاء أوبك حولوا المنظمة إلى محفل سياسي لمواجهة اثنين من الأعضاء المؤسسين هما إيران وفنزويلا".

وارتفعت أسعار النفط نحو ثلاثة بالمئة ، مبتعدة أكثر عن أدنى مستوى في خمسة أشهر الذي سجلته هذا الأسبوع، بعد أن قالت السعودية إن أوبك تقترب من الاتفاق على تمديد خفض الإنتاج لما بعد يونيو حزيران ومع صعود الأسهم الأمريكية. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.62 دولار بما يعادل 2.6 بالمئة، ليتحدد سعر التسوية عند 63.29 دولار للبرميل. وأغلق الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط على 53.99 دولار للبرميل، مرتفعا 1.40 دولار أو 2.7 بالمئة.

وتراجع برنت للأسبوع الثالث على التوالي، منخفضا نحو اثنين بالمئة، بينما زاد غرب تكساس الوسيط حوالي واحد بالمئة على مدار الأسبوع.

ويوم الأربعاء سجل كلا الخامين القياسيين أدنى مستوياته منذ يناير. وأبلغ وزير الطاقة السعودي خالد الفالح مؤتمرا في روسيا أن منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاءها سيمددون تخفيضات إنتاج النفط. وقال إنه في حين تقترب أوبك من إبرام اتفاق، فإن هناك حاجة لمزيد من المحادثات مع الدول غير الأعضاء في المنظمة المشاركة في الاتفاق القاضي بخفض الإنتاج 1.2 مليون برميل يوميا والذي ينتهي بنهاية الشهر الحالي. تدعمت أسعار النفط أيضا بصعود في أسواق الأسهم بعد تباطؤ حاد في نمو الوظائف الأمريكية مما عزز الآمال في أن يخفض مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) أسعار الفائدة.

وقال فيل فلين المحلل لدى مجموعة برايس فيوتشرز في شيكاجو "الذي رأيناه هو أن البنوك المركزية العالمية مستعدة لمواجهة تباطؤ في الاقتصاد.. في الولايات المتحدة، إذا كان الأمر كذلك، فسنرى مزيدا من التحفيز يضاف إلى السوق."

عقوبات أميركية على قطاع البتروكيماويات بطهران ومحللون يتوقعون أثراً محدوداً

ستيفن منوتشين

فرضت الولايات المتحدة عقوبات على أكبر مجموعة قابضة للبتروكيماويات في إيران لدعمها الحرس الثوري الإيراني، في خطوة قالت إنها تهدف إلى تجفيف منابع تمويل القوة العسكرية الإيرانية إلا أن محللين قالوا إنها رمزية إلى حد بعيد.

واستهدفت العقوبات شركة الخليج الفارسي للصناعات البتروكيماوية لتوفيرها الدعم المالي للذراع الاقتصادية للحرس الثوري الإيراني المسؤول عن برنامج الصواريخ الباليستية والبرنامج النووي.

وقالت وزارة الخزانة الأمريكية إن وزارة النفط الإيرانية منحت العام الماضي شركة خاتم الأنبياء، الذراع الاقتصادية والهندسية للحرس الثوري، عشرة مشاريع في صناعات النفط والبتروكيماويات بقيمة 22 مليار دولار، أي أربعة أضعاف الميزانية الرسمية للحرس الثوري الإيراني.

وتأتي العقوبات الجديدة في الوقت الذي تسعى فيه إدارة الرئيس دونالد ترامب لزيادة الضغوط الاقتصادية والعسكرية على إيران بسبب برامجها للأسلحة النووية والصواريخ الباليستية وكذلك لشنها حروبا بالوكالة في سوريا والعراق ولبنان واليمن.

ويناصب الرئيس الأمريكي إيران العداء وأزعج الحلفاء الرئيسيين للولايات المتحدة عندما انسحب العام الماضي من اتفاق 2015 بين إيران والقوى العالمية والذي بموجبه تكبح طهران برنامجها النووي مقابل تخفيف بعض العقوبات. وزاد التوتر بين الولايات المتحدة وإيران منذ أبريل نيسان بسبب تحركات واشنطن لقطع صادرات النفط الإيراني وإرسالها مجموعة حاملة طائرات إلى الشرق الأوسط لردع أي هجمات إيرانية على المصالح الأمريكية، وبسبب الهجمات الأخيرة على ناقلات سعودية ونرويجية وإماراتية والتي ألقت واشنطن باللوم فيها على طهران. وتنفي إيران مسؤوليتها عن الهجمات التي وقعت في 12 مايو أيار الماضي على أربع ناقلات قبالة ساحل الإمارات.

وقالت الخزانة الأمريكية في بيان صحفي إنها فرضت أيضا عقوبات على شبكة المجموعة القابضة المؤلفة من 39 شركة فرعية للبتروكيماويات ووكلاء مبيعات أجانب. وأوضحت أن شركة الخليج الفارسي والشركات التابعة لها تملك 40 بالمئة من الطاقة الإنتاجية للبتروكيماويات في إيران، وهي مسؤولة عن 50 بالمئة من إجمالي صادرات طهران من البتروكيماويات.

وقال وزير الخزانة ستيفن منوتشين "باستهداف هذه الشبكة نعتزم قطع التمويل عن عناصر رئيسية من قطاع البتروكيماويات الإيراني تقدم الدعم للحرس الثوري."

ووصف مسؤولون كبار في إدارة ترامب، تحدثوا بشرط عدم الكشف عن هويتهم، العقوبات بأنها أحدث مثال على حملة اقتصادية واسعة النطاق على الاقتصاد الإيراني ستساعد في تجفيف مصادر تمويل الحرس الثوري، أحد أعمدة الجيش الإيراني.

وقال أحد المسؤولين لرويترز "سيبقى لذلك أثر مرعب للغاية على فرص أي انتعاش للاقتصاد الإيراني في المستقبل.. كانت هذه الصناعات إلى جانب الصناعات البترولية تعمل على مدى الأعوام الأربعين الماضية كنوع من صناديق الأموال السوداء المقننة للحرس الثوري الإيراني".

والمواطنون الأمريكيون ممنوعون بالفعل من جميع التعاملات تقريبا مع الاقتصاد الإيراني، وبالتالي فإن العقوبات الأخيرة تسري فحسب على الشركات والأفراد غير الأمريكيين.

وقال ثلاثة محلين ومسؤول سابق في وزارة الخزانة إن العقوبات الأخيرة لن يكون لها سوى أثر متواضع لأن الشركات غير الأمريكية تتجنب بالفعل التعامل مع قطاع البتروكيماويات الإيراني بسبب العقوبات الحالية.

وتقضي العقوبات، التي عادت الولايات المتحدة فرضها في الخامس من نوفمبر تشرين الثاني بعد انسحاب ترامب من الاتفاق النووي، بأن أي شخص يقوم بأي صفقة كبيرة في منتجات البتروكيماويات الإيرانية قد يتأثر بالفعل بقائمة عقوبات تشمل المنع من التعامل مع الولايات المتحدة.

وتجعل الخطوة التي أقدمت عليها واشنطن شركة الخليج الفارسي للصناعات البتروكيماوية و39 شركة فرعية تابعة لها "مواطنين ذوي تصنيف خاص"، وهو وضع يمنع فعليا الأشخاص الأمريكيين من التعامل معهم. وعلاوة على ذلك، فإن أي شخص يفعل ذلك يخاطر بأن يصبح "مواطنا ذا تصنيف خاص".

ووصفت سوزان مالوني من معهد بروكينجز في واشنطن أحدث العقوبات الأمريكية بأنها "خطوة طبيعية تالية فيما أعتقد أنه مجموعة زائدة عن عمد من العقوبات المفروضة على انخراط إيران في الاقتصاد العالمي".

وأضافت "حتى عندما يكون التأثير الصافي ضئيلا نسبيا، أعتقد أن الإدارة تعتمد على السلطات المتداخلة والعقبات التي تزيد الضغط على الإيرانيين وتخلق شعورا بأن الاقتصاد بأكمله محاصر".

وقال المسؤول السابق بوزارة الخزانة، الذي اشترط عدم ذكر اسمه، إن تأثير العقوبات سيكون محدودا.

وأضاف "إنها متواضعة. لا أعتقد أن معظم الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات كانت تتعامل معهم على أي حال. إنها طريقة جيدة لإبقاء الضغط السياسي متصدرا الصفحات الأولى".

الأسهم الأميركية تغلق على ارتفاع قوي بفعل آمال خفض الفائدة

متعاملون أثناء التداول في بورصة نيويورك

ارتفعت مؤشرات الأسهم الأمريكية الرئيسية بقوة ، حيث عزز تباطؤ حاد في نمو الوظائف بالولايات المتحدة آمال أن يخفض مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) سعر الفائدة في حين زادت الشهية للمخاطرة بفعل التفاؤل بتقدم محتمل صوب حل المعارك التجارية الأمريكية مع الصين والمكسيك. وبناء على أحدث البيانات المتاحة، ارتفاع المؤشر داو جونز الصناعي 262.87 نقطة بما يعادل 1.02 بالمئة ليصل إلى 25983.53 نقطة، وزاد المؤشر ستاندرد اند بورز 500 بمقدار 29.76 نقطة أو 1.05 بالمئة مسجلا 2873.25 نقطة، وتقدم المؤشر ناسداك المجمع 126.55 نقطة أو 1.66 بالمئة إلى 7742.10 نقطة.

أفضل أداء أسبوعي للأسهم الأوروبية في شهرين.. والفرنسية تتألق

متعاملون أثناء التداول في بورصة فرانكفورت

حققت الأسهم الأوروبية أفضل أداء أسبوعي لها منذ أوائل ابريل ، مدعومة بمكاسب قوية في باريس، على خلفية أمل في أوساط المستثمرين بأن تدعم البنوك المركزية النمو العالمي بمزيد من سياسات التيسير النقدي.

وقلص البنك المركزي الألماني توقعاته لنمو اقتصاد ألمانيا وأصبحت أسواق النقد بمنطقة اليورو تأخذ في حساب الأسعار فرصة تبلغ 60 بالمئة لأن يخفض البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة عشر نقاط أساس بنهاية السنة، في حين تباطأ نمو الوظائف الأمريكية تباطؤا حادا في مايو ، مغذيا توقعات خفض الفائدة الأمريكية في 2019.

وزاد المؤشر ستوكس 600 الأوروبي 0.9 بالمئة، مع صعود الأسهم في باريس 1.6 بالمئة. وزادت الأسهم المدرجة في فرانكفورت 0.8 بالمئة، بينما صعدت نظيرتها في لندن واحدا بالمئة.

وكتب كريس بوشامب كبير محللي السوق لدى آي.جي في مذكرة "المستثمرون يواصلون الشراء بكثافة في الأسهم، حيث يتوج تقرير الوظائف وموجة صعود الأسهم التي تلته أسبوعا جيدا للغاية لأسواق الأسهم."

وصعد سهم سانوفي 4.4 بالمئة ليرفع المؤشر الفرنسي ومؤشر قطاع الرعاية الصحية الأوروبي، بفعل أنباء أن الشركة اقتنصت بول هودسون من نوفارتس ليصبح رئيسها التنفيذي الجديد في وقت لاحق من العام الحالي.

وتصدر سهم ايه.اس.آر الهولندية للتأمين الأداء على ستوكس 600 بصعوده 5.8 بالمئة بعد أن وافقت منافستها فيفات، التي سبق أن قدمت ايه.اس.آر عرضا لشرائها، على أن تشتريها أثورا الأوروبية للتأمين على الحياة غير المدرجة في البورصة.

«الفيدرالي»: من السابق لأوانه خفض الفائدة استجابة للتطورات التجارية

حذر أعضاء في بنك الاحتياطي الفيدرالي من أن التوترات التجارية العالمية والتعريفات الآخذة في الزيادة تُشكل خطراً متزايداً، لكنهم أشاروا إلى أنه من السابق لأوانه خفض الفائدة استجابة للتطورات التجارية.

وقال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في ولاية دالاس «روبرت كابلان» خلال مشاركة بحدث في كلية بوسطن، ، إن الرسوم الجمركية ضد واردات المكسيك تصل لحد فرض الضرائب الأمريكية على منتجاتها كون العديد من تلك السلع التي تعبر الحدود عبارة عن سلع وسيطة يستخدمها المنتجون الأمريكيون، نقلاً عن وكالة رويترز. كما عبر كابلان عن قلقه من تراجع ثقة الشركات والتي ستكون لها تأثير مخيف على رأس المال الاستثماري، لكنه قال إنه قد يكون من السابق لأوانه خفض الفيدرالي معدل الفائدة بسبب أن إدارة ترامب يمكن أن تعكس مسارها سريعاً.

وتعد التطورات منذ أوائل شهر مايو الماضي بما في ذلك زيادة التعريفات لتصبح 25 بالمئة ضد الصين إضافة للتهديدات المستمرة بفرض رسوم على السلع المكسيك بمثابة نقطة تحول في معركة ترامب المستمرة منذ أكثر من عام حول السياسة التجارية.

وفي تصريحات أخرى منفصلة، قال رئيس الاحتياطي الفيدرالي في ولاية نيويورك «جون ويليامز» إنه يرى رياحاً معاكسة جديدة من التوترات التجارية التي تبطىء استثمار الشركات وتزيد حالة عدم اليقين.

وأكد أنه لن يبدأ هو وفريقه حتى الأسبوع المقبل متابعة البيانات لمعرفة ما إذا كان يجب على مجلس الاحتياطي الفيدرالي تثبيت معدل الفائدة أم يجب تعديلها.